

*** مسائل في الوقت**

﴿ بِمَ تُدْرِكُ الصَّلَاةَ ؟ ﴾

المسألة الأولى: إذا زال المانع عن أداء الصلاة قبل خروج وقتها بيسير فهل يجب عليه أن يؤدي الصلاة أم لا؟

تحريم محل النزاع

أولاً: إذا زال المانع كمجنون أفاق أو صبي بلغ أو حائض ونفساء طهرتا قبل خروج الوقت في مدة يمكن أن تؤدي فيها الصلاة والوقت طويل وهو يكفي لأداء أربع ركعات فأكثر مثل أن يكون المجنون قد أفاق في أول العصر أو حائض طهرت في أول العصر **اتفق الفقهاء وهذا محل إجماع عند أهل العلم:** على أنه يجب عليها أن تصلي

ثانياً: اختلفوا في لو أنها أدركت الصلاة قبل غروب الشمس بقدر تكبيرة الإحرام أو بقدر ركعة هل الواجب أن تصلي الصلاة أم لا؟

1. **ذهب جماهير الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة:** إلى أن من أدرك جزءاً من الصلاة ولو بمقدار سجدة ولو بمقدار جزء من الصلاة قبل أن يخرج وقتها فإنه يجب عليه أن يصلي هذه الصلاة

ذهب بعض فقهاء الحنابلة: أن هذا محل إجماع ولا نعلم في ذلك خلافاً

والصحيح: أن المسألة فيها خلاف وإن كان هذا القول هو مذهب أكثر الفقهاء بل هو مذهب الفقهاء السبعة وهو أن من أدرك جزءاً من الصلاة فإنه يجب عليه أن يؤديها ولو لم يدرك إلا مقدار تكبيرة الإحرام.

مثال: لو أن امرأة حائض طهرت قبل غروب الشمس بلحظة يقولون: يجب عليها أن تصلي صلاة العصر.

ولو أنها طهرت قبل خروج وقت العشاء قالوا: يجب عليها أن تصلي العشاء **وهذا مذهب جماهير أهل العلم**

دليلهم: ما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ أدرك سجدة من صلاة العصر قبل غروب

الشمس فقد أدرك الصلاة وَمَنْ أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح﴾

ومارواه مسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ أدرك سجدة من صلاة العصر فقد أدرك الصلاة وَمَنْ أدرك سجدة من

صلاة الصبح فقد أدرك الصلاة﴾

وجه الدلالة: قالوا: إن النبي ﷺ في الحديث الأول قال: أدرك سجدة من العصر وفي الثاني أدرك سجدة.

وفي حديث آخر ﴿مَنْ أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصلاة﴾ فدل على أن المقصود هو جزء من الصلاة ولو كان أقل

من ركعة بركوعها وسجودها

قالوا: لأنه لما أدرك جزءاً من الصلاة فإنه يكون قد أدرك الصلاة لقوله ﷺ ﴿مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة﴾ والمقصود بالركعة هنا هو

الركوع

2. **مذهب مالك ورواية عند أبي حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ورواية عند الإمام أحمد ذكرها الحلواني وهو اختيار ابن تيمية:** أن من أدرك ركعة من

الصلاة بركوعها وسجودها قبل أن يخرج الوقت وجب عليه أن يصليها وأما من أدرك أقل من ركعة كما لو أدرك مقدار تكبيرة الإحرام أو كما لو أدرك مقدار سجدة فإنه لا يجب عليه أن يصليها ولا يجب على الحائض أن تصليها.

مثال: لو افترضنا أن حائضاً طهرت قبل أذان المغرب بدقيقة

يقولون: إن الدقيقة هذه أو الدقيقتين ليست بمقدار الركعة ذات الركوع والسجود يعني ركعة كاملة فهذا يدل على أنه لا يجب عليها أن تصلي

الدليل: ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة﴾.

قالوا: فإن كلمة ركعة في لسان الشارع يُقصد بها الركعة الكاملة (الركوع، الرفع منه، السجود...) وأما الركعة التي يقصد بها الركوع فهذا ركوع وليس بركعة على لسان الشارع.

قالوا: وما يدل على ذلك ما رواه الطبراني من حديث عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الأزهر عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿مَنْ أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة﴾ وهذا إسناد جيد

وجه الدلالة: قالوا: إن أحاديث ﴿مَنْ أدرك ركعة﴾ يُقصد بها الركعة ذات الركوع والسجود

وما يدل على ذلك: رواية الطبراني وهي ﴿مَنْ أدرك الركعة﴾ والركعة هي ذات الركوع والسجود والرفع من الركوع والرفع من السجود وغير ذلك مما هو من مكملات الركعة وهذا هو الراجح والله أعلم.

المسألة الثانية: لو وُجدَ المانع في أول الوقت فهل يجب على المكلف إذا زال المانع بعد أن يقضى الصلاة التي أدرك جزءاً منها أول الوقت؟ أم لا

مثاله: امرأة طاهرة فأذن الظهر ثم بقيت لم تصلي فبعد الأذان بنصف ساعة أو بربع ساعة حاضت فهل يجب عليها إذا طهرت من حيضها أن تقضي صلاة الظهر الذي أدركها جزءاً من الوقت وهي طاهرة أم لا يجب عليها؟

اختلف العلماء في هذه المسألة نذكر ثلاثة أقوال لأن هي المشهورة.

1. **مذهب الحنابلة في المشهور عندهم وهو أحد قولي الشافعي**

قالوا: مَنْ أدرك جزءاً من الصلاة في أول الوقت ولو بمقدار تكبيرة الإحرام ثم وُجدَ المانع فإنه إذا زال المانع وجب عليه أن يؤدي الصلاة التي أدرك جزءاً منها

دليلهم قالوا: إن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة﴾ وقال ﷺ في حديث عائشة عند مسلم: ﴿مَنْ أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر﴾ وفي البخاري من حديث أبي هريرة: ﴿مَنْ أدرك سجدة من صلاة الصبح﴾

قالوا: فهذا يدل على أن النبي ﷺ أمر بإدراك جزء من الصلاة في أول الوقت أو في آخره فدل ذلك على أن الحائض إذا طهرت فإنها يجب عليها أن تؤدي الصلاة لأنها استقرت في ذمتها.

2. **مذهب مالك وهو رواية عند أبي حنيفة في زفر عنه اختارها ابن تيمية**

قالوا: لا يجب على المكلف الذي دخل عليه وقت الصلاة ثم وجد المانع "كصاحٍ جُنَّ ثم أفاق أو كإمرأة كانت طاهرة ثم حاضت" الصلاة إلا إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات إذا كانت صلاة رباعية كصلاة الظهر والعصر والعشاء أو ثلاث ركعات إذا كانت صلاة المغرب أو ركعتين إذا كانت صلاة الصبح

❏ يعني تجب عليه الصلاة إذا بقي من الوقت قبل خروجه مقدار عدد الركعات في كل صلاة إما أربعاً أو ثلاثاً أو إثنين على حسب الصلاة

الفرق بين القولين

القول الاول: لو أدرك جزءاً من أول الوقت فقد وجب عليه أن يصليها إذا أفاق أو أن تصليها إذا طهرت

القول الثاني: إن المرأة إذا كانت طاهرة ثم حاضت وسط الوقت ولو بعد مضي الوقت بساعة لا يجب عليها.

يجب عليها: إذا ضاق الوقت ولم يبقَ من الوقت على خروجه إلا مقدار أربع ركعات أو ثلاث ركعات إذا كانت المغرب أو ركعتين إذا كانت الفجر

دليل القول الثاني: لأن القضاء لا يجب إلا بدليل ولا دليل على القضاء لأن القضاء لا يحكي الأداء

قالوا: لأنه لم يأت دليل على أنه يجب عليها وفرق كبير على أنه لو قلنا يجب عليها لأنها لو أدركت جزءاً من الوقت لكانت آتمة في تأخيرها فلما لم تأثم بالإجماع لو أخرت أول الوقت دل على أنه لم يستقر في ذمتها.

وقالوا أيضًا: ولأنه يجوز لها أن تقضي الصلاة في آخر الوقت لأنه واجب موسع و دليلهم أكثره عقلي.

3. المشهور في مذهب الشافعي: قال الشافعي:

✍ إن المكلف إذا وجد المانع أول الوقت فإن كان يمكن أن يدرك مقدار الصلاة في وقت يصلي فيه عادة كمقدار أربع ركعات إذا كانت صلاة الظهر والعصر والعشاء أو ثلاثا إذا كانت صلاة المغرب أو اثنين إذا كانت صلاة الصبح فإنه يجب عليه أن يقضيها إذا زال المانع ✍ وأما إذا لم يدرك إلا مقدار أقل مما يصلي فيه عادة تلك الصلوات فإنه لا يجب عليه إذا زال المانع.

(المقدار يؤخذ فيه بعين الاعتبار ماهي الصلاة التي وجد فيها المانع إذا كانت رباعية فالمقدار هو أربعة ركعات وإن كانت ثلاثية فالمقدار ثلاث ركعات وإن كانت ثنائية فالمقدار هو ركعتين)

صورتها: قالوا: لو أن امرأة طاهرة وأرادت أن تصلي أول الوقت ثم حاضت فإن أدركت جزءًا من الوقت قبل حيضها ولم يكن بمقدار أربع ركعات إذا هي أرادت أن تصلي أول الوقت فلا يجب عليها أن تقضي وأما إن أدركت مقدار الصلاة (يعني أربع ركعات) فيجب عليها أن تقضي

خلاصة المسألة

لو دخل الوقت ثم تأخرت بنصف ساعة فيجب عليها أن تقضي على مذهب الشافعي وأحمد ولا يجب عليها أن تقضي على مذهب أبي حنيفة في رواية زفر عنه ومالك لو أدركت جزءًا بسيطًا من الصلاة مقدار ركعتين أو ثلاث في صلاة الظهر فإنه يجب عليها على مذهب أحمد ولا يجب عليها على مذهب الشافعي ولا على مذهب مالك وأبي حنيفة في رواية زفر عنه

وهذا القول فيه قوة لماذا؟

دليلهم قالوا: لأننا اتفقنا أن هذه المرأة أو هذا المكلف لو أخر الصلاة بعد دخول وقتها إلى قريب من خروجه فقد أداها في وقتها. فهو لم يَأثم بالتأخير فلما لم يَأثم بالتأخير دلّ ذلك على أن ذلك من الواجب الموسع

والقاعدة في الواجب الموسع: أنه من أدرك وقتًا من العبادة يمكن أداءها ولم يفعلها فإنه تبقى في ذمته وإن لم يَأثم على التأخير

قالوا: ولنا دليل أرأيت الرجل الذي وجب عليه قضاء رمضان بسبب عذر فلما زال العذر وأمكنه أن يقضيه فلم يقضه لطول الواجب الموسع ثم مات؛ فإنه لا يَأثم بتأخيره لأنه مدرك الوقت الموسع في حقه ومع ذلك وجب عليه أن يُطعم عنه أو يُصم عنه على الخلاف في ذلك وهذا قول عامة أهل العلم

وهذا القول أقوى وهو مذهب الشافعي

مثال: المرأة التي دخل وقت العصر في حقها ثم بقيت مدة بعد دخول الوقت فلم تؤديها فإذا مضى مقدار ما تؤديه في العادة وهي سبع دقائق أو عشر دقائق مع الطهارة تقريبًا؛ فإنه يجب عليها أن تقضيها بعد زوال المانع وأما إن لم تدرك إلا مقدار أقل مما وجب عليها من الوقت الذي دخل وهو أقل من أربع إذا كان الظهر والعصر أو أقل من ثلاث إذا كانت المغرب أو أقل من ركعتين إذا كانت الصبح فإنه لا يجب عليها القضاء لأنه لم يستقر في ذمتها وهذا القول أظهر والله أعلم.

المسألة الثالثة: لما وجب عليه أن يؤدي هذه الصلاة التي هو في وقتها فهل يجب عليه أن يؤدي الصلاة التي قبلها إذا كانت مما يجمع لها؟

صورته: قبل غروب الشمس طهرت حائض وأدركت أربع ركعات أو ركعة فهل يجب عليها أن تؤدي العصر مع الظهر؟

1. ذهب عامة أهل العلم وهو قول بعض الصحابة فذهب إليه الشافعية والحنابلة وهو مروي عن ابن عباس وعن عبد الرحمن بن عوف وعن أبي

هريرة: على أنه يجب عليها أداء الصلاة الثانية مع الأولى.

فلو طهرت قبل غروب الشمس وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ولو طهرت قبل طلوع الفجر فيجب عليها أن تصلي العشاء والمغرب .

استدلوا على ذلك بأدلة فقالوا: إن وقت الثانية هو وقت للأولى حال العذر فصار وقتها وقتاً واحداً حال العذر فكما أن المسلم لو كان عنده عذر

للجمع فإن وقت الثانية يكون هو وقت الأولى حال العذر فكذلك وقت الأولى هو وقت الثانية حال العذر

قالوا: ولأنه روي عن عبد الرحمن بن عوف

كما روى ذلك مولى لعبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف وكما رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وهو مروي عن ابن عباس كما رواه الدارمي عن ابن عباس - رضي الله عن الجميع - أنها قالت: ﴿الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً وإذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء جميعاً﴾

قال ابن خزيمة: "ولا أعلم أحداً من الصحابة خالفهما" - يعني عبد الرحمن بن عوف و ابن عباس -

ولكن الأقرب والله أعلم أن الآثار الواردة عن عبد الرحمن بن عوف في سندها ضعف وذلك لأن مولى عبد الرحمن بن عوف مجهول كما قال الإمام أحمد والمجهول له حكم الضعف وكذلك ما رواه الدارمي عن ابن عباس - رضي الله عنه -

فإن الذي يظهر والله أعلم أن الحديث عن ابن عباس في سنده ضعف فإنه يروي يزيد بن أبي زياد عن الليث بن أبي سليم وهما ضعيفان وأما حديث أبي هريرة فقد رواه حرب الكرماني في مسأله وليس له إسناد والذي يظهر أن ذلك لم يأتنا بإسناد صحيح عنهما وأحسن شيء في الباب هو أثر عبد الرحمن بن عوف فإن مولاه في الغالب أنه مجهول ولكنه روى عنه من الثقات فهو قابل للتحسين لكنه ليس بذاك القوة.

2. مذهب مالك: إن أدركت الحائض التي طهرت خمس ركعات من وقت صلاة العصر إذا كانت مقيمة أو ثلاث ركعات من صلاة العصر إذا كانت مسافرة فيجب عليها أن تصلي الثانية مع الأولى

قال مالك: لأن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهذه المرأة لم تدرك من الظهر شيئاً فإن أدركت ركعة زائدة على ما وجب عليها من العصر فيجب عليها أن تصلي الظهر فإذا كانت مقيمة فيجب أن يكون عندها خمس ركعات أربع ركعات التي هي للعصر وركعة التي هي للظهر وإن كانت مسافرة يجب أن يكون عندها ثلاث ركعات واحدة للظهر واثنان للعصر

وقد قال النبي ﷺ ﴿مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة﴾ وهذا القول بناءً على التععيد في مذهب مالك في مسألة من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة.

3. مذهب أبي حنيفة وابن حزم وهو اختيار ابن العثيمين: أنه لا يجب عليها أن تصلي الصلاة الأولى

دليلهم: ما جاء في الصحيحين من حديث معاذة العدوية قالت لعائشة: ﴿ما بال المرأة الحائض تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة؟﴾ قالت عائشة: أحورية أنت؟ ، قالت: "لا، إنما أنا سائلة". قالت أم المؤمنين - رضي الله عنها -: "كنا في عهد النبي ﷺ تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة" ﴿

وجه الدلالة: أن الحائض يأتي عليها العذر قطعاً في وقت ولم تؤمر بالقضاء إذا فات الوقت

قالوا: فلا فرق حينها لم تؤمر بقضاء ما فاتها ولم تكن قد وجب عليها ولا فرق بأن يكون مما يجمع لها أو مما لا يجمع

يقولون: الذي وجب عليها صلاته هو العصر فقط لأنها طهرت وهي في العصر

قالوا: وأما الظهر فإنه عندما دخل الوقت وخرج ما زال العذر قائماً

قالوا: إذا كان العذر قائماً فلا فرق بين أن يكون مما يجمع لها أو مما لا يجمع لها لأنها داخلية في عموم ﴿كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة﴾

وهذا القول قوي

قوته: عن عائشة رضي الله عنها قالت: ﴿كُنَّا بِصَيِّبِنا الْحَيْضَ وَلَا نُؤْمِرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ﴾ ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فالحاجة مقتضية أنه يفصل في هذا وأنه يجب عليك أن تقضي الصلاة التي كنت حائضاً فيها إذا كان مما يجمع لها وقد طهرت أو لا يُقال فلما لم يُبين النبي ﷺ مع دواعي الحاجة للتفصيل فيقال: "أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يُنزل منزلة العموم في المقال"

خلاصة المسألة الثالثة

- ❖ أن الصلاة الأولى مما يُجمع لها أو مما لا يُجمع لها لا يجب عليها القضاء وهذا القول قوي من حيث الدليل
- ❖ **إلا أني أقول:** إن القول الأول وهو: أن يُجمع لها كما رُوِيَ عن الصحابة وهو ذكره ابن تيمية كما في القواعد النورانية نسبه إلى جمهور أهل العلم القول به قول أحوط ولعل ما رُوِيَ عن ابن عباس وما رُوِيَ عن عبد الرحمن بن عوف أن ذلك على سبيل الاحتياط والله أعلم.
- ❖ وعلى هذا فإذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس فواجب عليها أن تصلي العصر إن أدركت ركعة فأكثر وإن أرادت أن تصلي معها الظهر فهو الأحوط.
- ❖ وعلى هذا فالمرأة التي تطهر بعد العشاء فالواجب عليها أن تصلي العشاء فإن صلت معها المغرب فهذا أفضل وهو أحوط والخروج من عهدة الطلب مطلب كما يقول الفقهاء

المسألة الرابعة:

أجمع أهل العلم: على أن الصلاة تجب بدخول وقتها فلو أداها قبل وقتها لم تصح الصلاة منه إجماعاً

وفرع العلماء على هذه القاعدة مسائل قالوا:

﴿ لو شكَّ في دخول الوقت هل يجب عليه أن يصلي؟ ولو صلى هل تصح منه أم لا؟ ﴾

مثاله: شخص قام من النوم بعد صلاة الفجر وليست عنده ساعة قال: أنا ما أدري؛ أذن الظهر أم لا وليس عنده شيء يشبث ذلك لكن يستطيع أن يدرك ذلك بالسؤال بالخروج لكنه في البيت ولا يريد أن يخرج تحيلاً وتوقع ثم قال: أنا أصلي أظن الوقت قد دخل. إذن هو شكَّ في دخول الوقت فصلي هل تصح صلاته أم لا؟

قال أهل العلم: لا يجوز أن يصلي الإنسان الصلاة إلا بعد يقين أو غلبة ظن بدخول الوقت فلو صلى وهو شكَّ قالوا: لا تصح الصلاة منه لماذا؟

قالوا: لأنه يصلي وفي اعتقاده أن الوقت لم يدخل ومن شروط الصلاة اليقين في دخول الوقت لان الأصل عدم دخول الوقت لأن دخول الوقت طارئ أما لو صلى بناءً على غلبة ظن بدخول الوقت فإنه تصح صلاته شريطة أن يتيقن أو يغلب على ظنه ولم يتبين له خطؤه بعد؛ فإذا تبين له خطؤه بعد وجب عليه أن يعيد.

مثاله: لو أنه شخصاً مأسوراً وليس عنده أحد يبين له الوقت فتحيّن دخول وقت الظهر فصلى بناءً على غلبة الظن فلما صلى وانتهى جاءه السجان وقال له: صلاتك غير صحيحة لأن الوقت لم يدخل

نقول: لا تصح صلاته بإجماع العلماء لأنه لم يدخل الوقت.

المسألة الخامسة: لو أخبره ثقة بدخول الوقت فهل يجب عليه أن يصلي أم لا؟

لا يخلو ذلك من أحوال:

❖ **الحالة الأولى:** أن يخبره ثقة بدخول الوقت وعنده يقين بخلاف قول الثقة

مثال: زيد ثقة عندي فقال لي: الوقت دخل وأنا أرى أن الوقت لم يدخل فهل تصح متابعة زيد لي أم تصح متابعتي له؟

أما متابعتي له فلا تصح لكن متابعتي لي سوف يؤخر الصلاة وتكون صلاته صحيحة

فأنا لا يجوز لي أن أتابعه في هذا لأنني سوف أصلي معه وفي يقيني أن صلاتي لم يدخل وقتها فلماذا لا يجوز أن أصلي معه على اعتبار أن ذلك فرضاً في حقي وهذا بإجماع أهل العلم.

❖ الحالة الثانية: أن يخبره ثقة بدخول الوقت وهو يعلم ثقته وليس عنده يقين ولا غلبة ظن

قال أهل العلم: إذا أخبره ثقة بدخول الوقت فإنه يجوز له أن يتابعه على ذلك

دليلهم: ما جاء في الصحيحين من حديث ابن عمر **«كان لرسول الله ﷺ مؤذنان: بلال وابن أم مكتوم الأعمى»**

وجه الدلالة: أن ابن أم مكتوم أعمى ولا يدرك الأوقات إلا بإخبار ثقة بدخول الوقت

مما يدل عليه: ما جاء في الصحيح من حديث ابن مسعود **«وكان لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت»**

وجه الدلالة: أن ابن أم مكتوم إنما كان يؤذن بخبر الثقة فلما جاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بناءً على خبر الثقة وكان ذلك بمحض بين يدي رسول الله ﷺ

فهذا يدل على أن هذا من السنة التقريرية كما يقول علماء الأصول

❖ الحالة الثالثة: أن يخبره ثقة بدخول الوقت ويشك في خبره وليس عنده يقين بحاله

بعض أهل العلم قالوا: إن ذلك لا يصح. لأنه لا يصح دخول وقت الصلاة إلا بيقين أو غلبة ظن وهذا المخبر مشكوك خبره

القول الثاني: قالوا: لا بأس بالصلاة خلفه لأن شكّه في ذلك مع يقين غيره لا بأس بذلك لأنه متابع وليس عنده يقين فيجوز أن يقلد

والذي يظهر والله أعلم هو القول الأول

لأننا نقول: أنه لو صلى شاكاً في دخول الوقت لم تصح الصلاة كما هو **مذهب الحنابلة** فلا فرق بين أن يشك بدخول الوقت أو يشك بخبر هذا الرجل

إلا إذا كان ذلك في سفر وأخبره ثقة وهو من أهل البلد وليس هو من أهل البلد ولا يدرك ولا يدري ، فهو شك عن غير علم فلا بأس أن يتابعه في

ذلك لأن الشك هنا أحياناً يكون وسوسة من غير علم وأما إذا كان هذا الشك مبني على علم فإننا نقول: لا يتابعه حتى يتيقن

المسألة السادسة:

مذهب عامة أهل العلم: على أن الصلاة أول الوقت أفضل إلا إذا كان وقت صلاة العشاء فإن الأفضل التأخير إذا لم يشق ذلك على الجماعة وإذا كان

وقت شدة الحر مع الظهر فإن الأفضل الإبراد

كما قال ﷺ في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة وفي حديث أبي سعيد وفي حديث ابن عمر **«أبرد أبرد إن شدة الحر من فيح جهنم»**

قالوا: ولا يستحب تأخير أداء الصلاة إلا لمتيمم يغلب على ظنه وجود الماء في آخر الوقت أو حاقن فيستحب للحاقن أن يصلي ولو آخر الوقت لأجل

ألا يصلي وهو حاقن

﴿ فلو افترضنا أن حاقناً دخل عليه الوقت فريد أن يبحث عن مكان لقضاء الحاجة فأيهما أفضل في حقه: أن يصلي وهو حاقن أم يؤخر الصلاة ولو

كان في غير وقتها لأجل أن يصلي بخشوع؟

❖ الدليل الاول

قالوا: أن الصلاة بخشوع أفضل فلو صلى في غير أول الوقت بخشوع أفضل ما لو صلى في أول الوقت وهو حاقن لأمر:

أولاً: لأن الصلاة وهو حاقن منهي عنه لما جاء في الصحيحين من حديث عائشة **«لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبثان»**

1. عامة أهل العلم: الصلاة مكروهة لمن يدافع الأخبثان

2. بالغ ابن حزم فقال: أن من صلى وهو حاقن فإن صلاته باطلة

الراجح هو مذهب الجمهور فالصلاة صحيحة مع الكراهة.

❖ الدليل الثاني:

قالوا: ولأن العبادة المتعلقة بذاتها أولى من العبادة المتعلقة بزمانها ومكانها فإننا نقول: أن الصلاة أول الوقت أفضل لأجل فضل الزمان ، والصلاة وهو حاقن مدعاة إلى أن ذات العبادة يكون غير خاشع فيها ، فالصلاة في ذات العبادة المتعلقة بالعبادة أفضل رعاية من الوقت وعلى هذا فالأفضل أن يؤخر من غير احتقان.

مسألة التيمم

جمهور أهل العلم قالوا: إن الأفضل في حق عادم الماء إذا غلب على ظنه وجود الماء في آخر الوقت أن يصلي آخر الوقت .

قالوا: لأن الصلاة بالوضوء أفضل من الصلاة بالتيمم

وهذا مبني على مسألة هل التيمم رافع أم مبيح؟

1. فمن قال أنه مبيح وهم الجمهور: أن الأفضل أن يصلي بما هو رافع وهو الماء

2. القول الثاني: أن التيمم رافع وأنه مثل الماء حال العدم؛ فإن الأفضل أن يصلي أول الوقت ولو غلب على ظنه وجود الماء آخر الوقت لقوله ﷺ كما

في حديث أبي ذر ومن حديث أبي هريرة ﴿الصعيد الطيب طهور المؤمن وإن لم يجد الماء فإذا وجد الماء فليتنق الله وليمسه بشرته فإن ذلك خير﴾

والخيرية في الماء كاخيرية في التيمم وهذا هو الراجح خلافاً لجمهور أهل العلم